الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
Association Tunisienne des Femmes Démocrates

كلمة رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
رجاء الدهماني، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق النساء

- السيدة المقررة الخاصة لدى الأمم المتحدة المعنية بالمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، السيدة ماري لولور،**Mary Lawlor**
- الشريكات والشركاء،
- السيدات والسادة الحضور الكريم،
- مناضلات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في كل فروعها

نرحب بكن وبكم

نجتمع اليوم في لحظة سياسية فارقة، في سياق إحياء ذكرى اليوم العالمي للنساء الموافق لـ8 مارس، هذه الذكرى التي تعود جذورها إلى نضالات العاملات في مطلع القرن العشرين، حين خرجن في شوارع نيويورك مطالبات بالحق في العمل الكريم، والأجر العادل، وتقليص ساعات العمل، وصولاً إلى إقرار هذا اليوم أممياً سنة 1977 من قبل الأمم المتحدة اعترافاً بنضالات النساء عبر العالم.

إن 8 مارس ليس احتفالاً بروتوكوليا، بل محطة نضالية متجددة لرفع مطالب النساء، وللتذكير بأن المساواة لم تتحقق بعد، وأن الحقوق تُنتزع ولا تُمنح. وهو أيضاً فرصة لتقييم أوضاع النساء في عالم يرزح تحت ثقل الحروب، والإبادة الجماعية وتصاعد السلطويات، وتغوّل الأنظمة الرأسمالية النيو-ليبرالية التي تعمّق الفوارق الاجتماعية، وتدفع الشعوب نحو الهشاشة والفقر، وتحمّل النساء والأطفال الكلفة الأكبر.

نعيش اليوم في مطلع هذا القرن وضعاً عالمياً يتسم بصراعات على النفوذ وبسط الهيمنة الاقتصادية والسياسية، وإعادة تقسيم للعالم حيث تتحكم الشركات العظمى العابرة للحدود في مصائر الشعوب وخيرات بلدانهم.

انما يحدث اليوم من حروب استعمارية ومجازر وإبادة جماعية اخرها الحرب على إيران يندرج في هذا السياق ذاته، باعتباره امتداداً وتنفيذا لسياسات الهيمنة التي لا تجلب سوى الدمار، وتُلحق أضراراً فادحة بالمنطقة برمتها، وتدفع بشعوبها الى مزيد من الهشاشة والعنف وفقدان الأمن.

تشكل النساء والأطفال الفئة الأكثر تضرراً من الحروب والنزاعات المسلحة، وهو ما يتجلى بوضوح في المأساة الإنسانية المتواصلة في فلسطين المحتلة. فوفق تقديرات الأمم المتحدة تمثل النساء والأطفال النسبة الأكبر من الضحايا المدنيين في غزة. وتشير المعطيات إلى مقتل أكثر من أربعة عشر ألف طفل وآلاف النساء منذ بداية العدوان، في وقت تتعرض فيه النساء أيضاً للنزوح القسري وفقدان أفراد أسرهن وتدمير سبل عيشهن، فضلاً عن حرمانهن من أبسط مقومات الحياة والرعاية الصحية. إن هذه الأرقام الصادمة تعكس بوضوح أن الفئات الأكثر هشاشة النساء والأطفال الضحية الأولى للحروب، وتؤكد الحاجة الملحة إلى وقف العدوان، وضمان حماية المدنيين، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

2، شارع فرنسا، عمارة ابن خلدون، الطابق الثالث، شقة 335، باب بحر، تونس، 1000
2, Avenue de France, Imm Ibn khaldoun (National), 3ème Etage, Apt 335, Bab Bhar - Tunis - 1000
Tél : + 216 71 321 339 - Fax : + 216 71 321 315 - ATFD2010@gmail.com

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
Association Tunisienne des Femmes Démocrates

في هذه اللحظة التاريخية، نستحضر بكل فخر واعتزاز مسارات نسوية مقاومة صنعت الوعي ودفعت أثماناً باهظة دفاعاً عن الحرية والمساواة في جميع اصقاع العالم.

نساء حوّلن الفكر والكلمة والمقاومة إلى أدوات للتحرر. المفكرة والمناضلة **Angela Davis** التي واجهت السجن ولم تتراجع عن نضالها ضد العنصرية والنظام السجني، والنسوية العالمية **Gloria Steinem**التي جعلت من الكلمة والصحافة سلاحاً للدفاع عن حرية النساء ومساواتهن. المناضلة الراحلة **نوال السعداوي** التي حوّلت الكتابة إلى معركة مفتوحة ضد الاستبداد الأبوي والديني، والناشطة الكينية **Wangari Maathai**التي ربطت بين العدالة البيئية وحقوق النساء، الشابة الباكستانية **مالالا يوسفزاي التي** واجهت الرصاص بإصرارها على الدفاع عن حق الفتيات في التعليم.

فطيمة مرنيسي ولطيفة جبابدي وعائشة الشنا **المغربيات اللاتي قدمن جهوداً حقيقية في الدفاع عن حقوق النساء ومقاومة العنف والاستبداد، ومن الجزائر** زهرة الظريف، ووسيلة تمزالي رموز المقاومة الوطنية ونضال النساء ضد الاستعمار.

ننحني إجلالاً أمام صمود المناضلات اللواتي لم تكسرهن السجون ولا المنافي. المحامية الإيرانية نسرين ستوده التي حُكم عليها بعقوبات قاسية بسبب دفاعها عن النساء الرافضات لفرض الوصاية على أجسادهن، والمناضلة السعودية لجين الهذلول التي دفعت ثمن مطالبتها بحق النساء في أبسط حقوق المواطنة، والناشطة المصرية إسراء عبد الفتاح التي عرفت السجن بسبب دفاعها عن الديمقراطية. كما لا يفوتنا أن نترحم على روح ينار محمد، الناشطة النسوية التي تم اغتيالها يوم 2 مارس 2026 في محاولة لإسكات الأصوات النسوية الحرة وترهيب المدافعات عن المساواة. وروح المناضلة والدبلوماسية الفلسطينية ليلى شهيد.

نحيي **المناضلات الفلسطينيات** خالدة جرار، هند الحسيني سميحة خليل، واخريات كثيرات:

نثمّن العمل الحقوقي الجريء الذي تقوم به المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، التي اختارت الانحياز للقانون الدولي وللضحايا رغم حملات التشويه.

كما اننا نحيي صمود النساء الايزيديات في سنجار والمناضلات الكرديات اللواتي دفعن أثماناً باهظة لنضالهن وما لحق قياديات حركة روجاڤا اللواتي تعرضن لمحاولات اغتيال واستهداف مباشر، بسبب إشراك النساء في مواقع صنع القرار والسياسة، ومنهن هفرين خلف التي قتلت تحت التعذيب وفيدان يوكسيك التي لا تزال بالسجن بحكم المؤبد ولا يمكن أن ننسى قص الضفائر للمسّ من كرامتهن واهانتهن مؤكّدات بذلك أن النضال النسوي في مناطق النزاع يظل محفوفاً بالمخاطر، وأن صمود النساء هو رسالة للعالم بأسره

نحيّي بكل اعتزاز المناضلة النسويةعايدة سيف الدولة، ونتضامن معها لما تتعرض له من ملاحقة وتضييق، ورغم ذلك تواصل عملها بإصرار، منحازةً إلى الكرامة الإنسانية، ومدافعةً عن حق الضحايا في العدالة والاعتراف.

وفي تونس، نواصل المسار ذاته، مستلهمات إرث مناضلاتنا اللاتي رحلن وهن في قلب المعركة النسوية جيزيل حليمي وقلاديس عدة، نبيهة بن ميلاد، الهام مرزوقي، صفية فرحات، جليلة حفصية، سيدة الطريفي، نورة برصالي، زينب فرحات، نزيهة جمعة، أسماء فني، أحلام بلحاج، نجيبة الحمروني، راقية شورى، نعمة النصيري ولينا بن مهني والقائمة تطول.

2، شارع فرنسا، عمارة ابن خلدون، الطابق الثالث، شقة 335، باب بحر، تونس، 1000
2, Avenue de France, Imm Ibn khaldoun (National), 3ème Etage, Apt 335, Bab Bhar - Tunis - 1000
Tél : + 216 71 321 339 - Fax : + 216 71 321 315 - ATFD2010@gmail.com

كما نحيي راضية النصراوي التي جعلت من مقاومة التعذيب قضية حياة، ونرجو لها الشفاء العاجل وغيرهن من المدافعات اللواتي يتعرضن للتتبع والتشهير فقط لأنهن اخترن الاصطفاف إلى جانب الحقوق والحريات.

إن ذكر هذه الأسماء ليس استعراضاً رمزياً، بل تأكيدا على أن الحركة النسوية حركة عالمية متجذرة، عابرة للحدود، وأن المدافعات عن حقوق الإنسان حين يُستهدفن في طهران أو الرياض أو القاهرة او العراق أو اليمن أو فلسطين أو الجزائر أو المغرب أو تونس، فإن المعركة واحدة، والخصم واحد، والرهان واحد: كرامة النساء، وحقهن في الحرية الكاملة والمواطنة غير المنقوصة.

إننا، في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، ومنذ تأسيسنا سنة 1989، اخترنا الاصطفاف إلى جانب النساء وحقوقهن الإنسانية، إيماناً منا بأن لا حقوق للنساء خارج فضاءات ديمقراطية حقيقية قائمة على المساواة التامة والفعلية. خضنا لأكثر من ستة وثلاثين عاماً معارك متعددة من أجل تكريس المساواة التامة والفعلية، ومناهضة المنظومة المجتمعية الذكورية، ورفض كل أشكال التمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ولم يكن المسار سهلاً، خاصة في ظل مجتمعات محافظة وأنظمة سلطوية.

منذ تأسيسها، كانت ولا تزال الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات صرحًا مناضلًا للدفاع عن حقوق النساء ومناهضة كل أشكال التمييز والعنف، وسارت في مسار نضالي لم يخلُ من محاصرة واستهداف متواصلين. لقد واجهت مناضلات الجمعية قبل الثورة، التشويه الإعلامي، والعنف المعنوي بجميع اشكاله والمحاصرات الأمنية لمقراتها والرقابة المستمرة على أنشطتها، والهرسلة البوليسية لعضواتها. لقد امتد تأثير نضالهن الى حياتهن الخاصة وعائلاتهن، فلم يكن الدفاع عن الحقوق نشاطًا جمعياتيًا فحسب، بل تحديًا يوميًا للفكر الرجعي المحافظ داخل الاسرة وفي الشارع وفي العمل.

وما تعرضت له الجمعية من تضييقيات وتشويهات على إثر الحملة التي أطلقتها لمناهضة العنف المسلط على النساء حين رفعنا شعار "العنف نقمة والسكات مضرة"، جوبهت الجمعية بالتشويه والتضييق على أنشطتها من قبل النظام الحاكم وتواصل القمع والمنع ولم يمنعن ذلك من التحرك في الفضاءات العامة بما في ذلك عديد التحركات التضامنية.

رغم كل ذلك واصلت الجمعية مقاومتها للظلم المسلط على النساء في جميع الميادين وقدمت البدائل بالنسبة لتطوير مجلة الأحوال الشخصية ولوضع قانون يجرم العنف والتحرش الجنسي ضد النساء والفتيات.

لقد حققت الجمعية قبل الثورة وخلالها انجازات هامة على الصعيد القانوني والاجتماعي وكانت في قلب المعركة من اجل إرساء نظام ديمقراطي في تونس بعد ثورة 2011 وواصلت الجمعية نضالها من اجل تعزيز الحقوق الإنسانية للنساء والحفاظ على مكتسباتها مستفيدة من الفضاء العام المفتوح للتعبير والمطالبة، وشاركت بقوة في صياغة السياسات والقوانين التي تضمن المساواة والمشاركة الفعلية للنساء في البرلمان والهيئات الدستورية، كما استخدمت الشارع ووسائل التواصل الاجتماعي للتصدي للمد الديني الظلامي الزاحف على تونس والذي حاول بكل الوسائل السيطرة على النساء وسلبهن كل حقوقهن ولم تتردد الجمعية في مواجهة أي مشروع اجتماعي وسياسي يعيد إنتاج التراتبية بين النساء والرجال، بل اعتبرت الدفاع عن الحقوق الإنسانية للنساء واجبًا يوميًا لا يتوقف، مسترشدة بتاريخها الطويل في مواجهة الاستبداد والصمود في وجه كل أشكال العنف والمضايقة.

وبفضل ذلك الصمود وتلك العزيمة التي لا تلين تحققت للنساء إنجازات أهمها:

2، شارع فرنسا، عمارة ابن خلدون، الطابق الثالث، شقة 335، باب بحر، تونس، 1000
2, Avenue de France, Imm Ibn khaldoun (National), 3ème Etage, Apt 335, Bab Bhar - Tunis - 1000
Tél : + 216 71 321 339 - Fax : + 216 71 321 315 - ATFD2010@gmail.com

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
Association Tunisienne des Femmes Démocrates

- إقرار مبدا المساواة امام القانون بين النساء والرجال جانفي 2014
- رفع تحفظات تونس على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء اوت 2014
- تكريس مبدا التناصف في المجالس المنتخبة والقائمات الانتخابية ماي 2014
- القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف المسلط ضد النساء وغيرها

أما بخصوص المساواة في الإرث، وهو مطلب ناضلت من أجله الجمعية منذ عقود، فقد واجه هذا المطلب عديد العراقيل والتصديات التي حالت دون تحقيقه إلى اليوم وأوقفت كل المحاولات الرامية إلى تكريسه قانونياً. غير أنّ ذلك لم يثنِ الجمعية عن مواصلة نضالها، حيث تظلّ ملتزمة بالدفاع عن هذا الحق باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مسار إرساء المساواة الفعلية والعدالة بين المواطنات والمواطنين.

لكن رغم كل هذه المنجزات فان اغلب هذه المكاسب بصدد التراجع عنها من خلال مقترحات قوانين لن تخدم حقوق النساء بل ترجعنا إلى النقطة صفر. كما أننا نحيا مرحلة دقيقة، تتسم بالتراجع في الحريات العامة والفردية، حيث تتصاعد تتبعات وايقافات الناشطات والناشطين بموجب المرسوم 54 المتعلق بالجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

شهدنا ولا زلنا نشهد محاكمات عن بعد، وتوسّعاً في دائرة الإيقافات، وملفات سياسية كبرى، واعتقالات طالت المحاميات والمحامين والصحفيات والصحفيين وناشطات ونشطاء المجتمع المدني. ونحن اليوم نعيش تضييقات وتعليقا لأنشطة عدة جمعيات بموجب المرسوم 88 فلقد تعرضت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات الى تعليق نشاطها لمدة شهر كامل بتعلة خرق فصول من المرسوم 88 مما أضر سلبا على عملنا اليومي وأربك نشاطنا المتمثل في الدفاع عن حقوق النساء والتصدي للمس من مكتسباتنا.

ان المنهج الذي اتخذته السلطات التونسية للتضييق على مكونات المجتمع المدني وترهيبه وشيطنته لن يزيد الازمات الاجتماعية التي نعيشها الا عمقا فالحل لا يكمن في الايقافات والمحاكمات والزج بالناشطات والنشطاء في السجون ولا بسلبها للحقوق التي ناضلنا من اجل افتكاكها طيلة سنوات.

ان الديمقراطية وحرية التعبير هما السبيل الوحيد لدينا وهما الحل لكل الازمات التي نعيشها لذلك نطالب مجددا بسحب المرسوم 54 واطلاق سراح كل موقوفي وموقوفات وكل سجينات وسجناء الراي وحفظ المحاكمات التي حيكت ظلما في حقهن وحقهم وفي هذا الصدد نطالب مجددا برفع المظلمة على رفيقة دربنا المناضلة النسوية بشرى بلحاج حميدة المهجرة قسرا والذي صدر في حقها حكما غيابيا في قضية التآمر على امن الدولة والجميع يعلم ان بشرى بلحاج حميدة مناضلة حقوقية نسوية لا تملك الا صوتها للدفاع عن الحريات العامة والفردية وعن دولة القانون واستقلال القضاء وحقوق النساء

إننا في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات نناضل ضد جميع اشكال التمييز والاستبداد ومن اجل الديمقراطية والمساواة بين النساء والرجال نناضل من اجل فصل الدين عن الدولة نناضل من اجل بيئة سليمة للجميع ونناضل ضد الإسلام السياسي.

2، شارع فرنسا، عمارة ابن خلدون، الطابق الثالث، شقة 335، باب بحر، تونس، 1000
2, Avenue de France, Imm Ibn khaldoun (National), 3ème Etage, Apt 335, Bab Bhar - Tunis - 1000
Tél : + 216 71 321 339 - Fax : + 216 71 321 315 - ATFD2010@gmail.com

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
Association Tunisienne des Femmes Démocrates

نقف ضد الحروب والاستعمار بكل اشكاله ونرفض توظيف الدين لتبرير الوصاية على عقول واجساد النساء، نقاوم السياسات الاقتصادية التي تؤنث الفقر وتدفع النساء إلى الهشاشة والهجرة القسرية.

ننتصر لحرية التعبير والفكر والضمير

وعليه، نعلن مطالبنا بوضوح وثبات:

- إطلاق سراح جميع سجينات وسجناء الرأي،
- ضمان المحاكمة العادلة للجميع،
- حماية المدافعات عن حقوق الإنسان ومساندتهن ومساندتهم في عملهن التطوعي.
- تثبيت المساواة التامة والفعلية في الدساتير والقوانين والسياسات العامة،
- ضمان مشاركة النساء في مواقع القرار وفي الهيئات والمؤسسات الدستورية.
- صياغة عقد اجتماعي على أسس المساواة، والعدالة الاجتماعية، والمواطنة الكاملة غير المجزأة.
- حماية المهاجرات والمهاجرين اللاجئات واللاجئين وعديمات وعديمي الجنسية، وضمان كرامتهن وحقوقهن الأساسية.
- نجدد التزامنا بالنضال الى جانب المجتمع م دفاعا عم الحق في الاختلاف وعن الحريات الفردية والكرامة الإنسانية وضد كل اشكال الوصم والتمييز والعنف ايمانا منا بان الحقوق فير قابلة للتجزئة وان العدالة يجب ان تشمل الجميع.
- دعم الحركات النسوية المستقلة، وتعزيز جبهة نسوية إقليمية وأممية قادرة على مواجهة التحديات المشتركة.
- وقف الحروب والاعتداءات، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة ضد النساء والأقليات.
- حماية البيئة وجميع الكائنات الحية ومكافحة التلوث بجميع مكوناته

في 8 مارس، نؤكد أن هذا اليوم هو محطة نضالية متجددة. نرفع أصواتنا عالياً، متحدات، مستقلات، رافضات لكل أشكال الوصاية. نؤمن أن لا ديمقراطية دون حقوق النساء، ولا حقوق نساء دون ديمقراطية ولا عدالة اجتماعية دون مساواة جذرية، ولا سلام مستدام دون إنهاء الاحتلال والاستبداد والتمييز بين البشر.

مسيرتنا مستمرة، وغضبنا مشروع، وإرادتنا عصية على الكسر. سنواصل النضال حتى تنتزع النساء سيادتهن الكاملة على أجسادهن وحيواتهن ومستقبلهن.

وفي الختام نوجه تحية نضالية تقديرا واعترافا لكل مناضلات الجمعية منذ تأسيسها والى الطاقم الإداري اللاتي سهرت على إنجاح هذه الندوة

عاشت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات مستقلة حرة ومناضلة

عاشت نضالات المدافعات والمدافعين على حقوق الانسان في كل بقعة من هذا العالم الجريح

تونس في 7 مارس 202

2، شارع فرنسا، عمارة ابن خلدون، الطابق الثالث، شقة 335، باب بحر، تونس، 1000
2, Avenue de France, Imm Ibn khaldoun (National), 3ème Etage, Apt 335, Bab Bhar - Tunis - 1000
Tél : + 216 71 321 339 - Fax : + 216 71 321 315 - ATFD2010@gmail.com